

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د.فؤاد الدرادكة ، زاهي الشلبي .

المميز: عبد الله محمد السالم الخرابشة .

وكيلاه المحاميان محمود الخرابشة ومعاذ الزعبي .

المميز ضدهما : ١. محمد فيصل نجيب القرعان .

٢. يزيد فلاح أسعد الراميني .

وكيلهما المحامي محمد أبو زناد .

بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في الطلب رقم ٢٠١١/٣٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ والذي
موضوعه إغفال الحكم بالفائدة القانونية في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق
عمان في القضية رقم ٢٠٠٩/١٥٢٧٢ بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ والقاضي : (برد الطلب
وتضمنين المستدعي الرسوم والمصاريف) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت المحكمة بتطبيق نص المادة ٥/١٩٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية
حيث إن المحكمة حكمت بإلزام المميز ضدهما بأداء مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي

أو ما يعادلها بالدينار الأردني دون الحكم بالفائدة القانونية مخالفة بذلك أحكام القانون .

٢. أخطأت المحكمة بعدم الحكم بالفائدة القانونية حيث إن المشرع أعطى الحق لأي من الخصوم طلب تصحيح الحكم بطلب وهو غير خاضع للمدد القانونية وإن القول بأنه كان على المميز تمييز الحكم وفقاً لأحكام المادة (٥/١٩٨) مخالف للقانون .

٣. أخطأت المحكمة بعدم الحكم بالفائدة القانونية حيث إن لائحة الدعوى تضمنت طلب المدعي الحكم بالفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام وأيضاً وكالة المحامي الوكيل تضمنت الحكم بالفائدة .

٤. أخطأت المحكمة بعدم الحكم للمستدعي بالفائدة القانونية إذ إن هذه الدعوى مقامة من عام ٢٠٠٦ أمام محكمة بداية شمال عمان وأن عدم الحكم للمستدعي بالفائدة القانونية يلحق به أضراراً جسيمة .

٥. إن هذا الطلب وسنداً لنص المادة (٣/١٦٨) لا يحتاج إلى إذن للتمييز وإنما يميز بشكل مباشر كون الحكم الأصلي يميز مباشرة .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد المداولة والتدقيق نجد إن المستدعي عبد الله محمد السالم الخرابشة كان قد تقدم بالطلب رقم ٢٠١١/٣٥٦ بمواجهة المستدعي ضدّهما :

١. محمد فيصل نجيب القرعان .
٢. يزيد فلاح أسعد سليمان الراميني .

لدى محكمة استئناف عمان موضوعه طلب الحكم بطلب موضوعي سنداً لأحكام المادة (١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية / طلب إغفال الحكم بالفائدة القانونية.

وقد أسس المستدعي طلبه على الوقائع التالية :

١. أقام المستدعي بمواجهة المستدعي ضدتهما الدعوى الحقوقية البدائية رقم ٢٠٠٦/٥٧٥ لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان والتي تم استئنافها لدى محكمة استئناف عمان تحت الرقم ٢٠٠٩/١٥٢٧٢.

٢. بعد نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف أصدرت قرارها القاضي بفسخ القرار المستأنف وإلزام المستأنف عليهما بالتكافل والتضامن بأداء مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي أو ما يعادلها بالدينار الأردني مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

٣. أغفلت المحكمة الحكم للمستدعي بالفائدة القانونية والواردة ضمن طلباته علماً بأنه طالب بها في مرحلتي التقاضي الأولى والثانية وكذلك بمرافعته الختامية .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية / الطلب رقم ٢٠١١/٣٥٦ وبتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ أصدرت حكمها الذي قضت فيه عملاً بالمادة (٥/١٩٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية رد الطلب وتضمين المستدعي الرسوم والمصاريف .

لم يقبل المستدعي بالقرار المستأنف فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ يوم أحد .

ورداً على أسباب التمييز :

ومفادها جميعاً تخطئة محكمة الاستئناف بتطبيق المادة (٥/١٩٨) من قانون أصول المحاكمات دون مراعاة أن طلب المستدعي هو طلب موضوعي يتعلق بإغفال محكمة الاستئناف الحكم للمستدعي بالفائدة القانونية على الرغم من طلبها بلائحة الدعوى ومرافعته الأخيرة وأن هذا الطلب يتفق وحكم المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

في ذلك نجد إن المستفاد من أحكام المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن القانون قد أجاز الحكم بأي طلب في الدعوى أغفلت المحكمة الحكم به عند إصدارها الحكم في الدعوى .

وإن الحكم الصادر بهذا الطلب يخضع للطعن وفقاً لقواعد الطعن التي يخضع لها الحكم الأصلي وحيث إن لفظ المحكمة في هذا النص جاء مطلقاً وبالتالي فهو يشمل محكمة الدرجة الأولى وكذلك محكمة الاستئناف .

وعليه فإن تقديم المدعي الطلب موضوع هذه الدعوى لدى محكمة الاستئناف يكون متفقاً وأحكام القانون وعليه كان على محكمة الاستئناف البت بهذا الطلب موضوعاً.

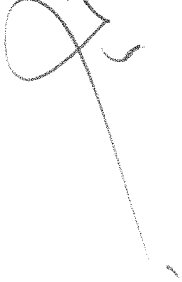
أما بخصوص ما استتدت إليه محكمة الاستئناف المتعلق بالمادة (٥/١٩٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية فإن المقصود به هي الأحوال التي يجوز بها الطعن في الحكم بالتمييز ومن ضمنها إغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات ولا يتعارض ما ورد بهذا النص مع ما ورد في المادة (٣/١٦٨) سالفه الإشارة .

وحيث نهجت محكمة الاستئناف نهجاً مغايراً فإن أسباب التمييز ترد على الحكم المطعون فيه وتوجب نقضه .

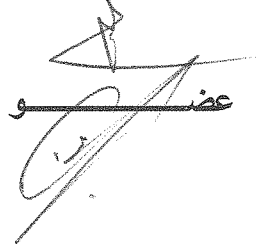
لهذا نقرر نقض الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١١/١٢/٢٠١٣ م.

القاضي المتروئس

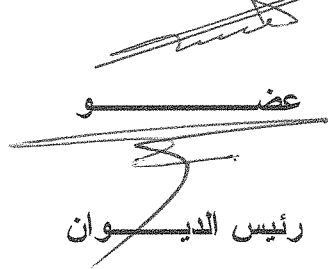


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / ف. أ.

